

# التكملة على جامع الخليلي

تصنيف  
الإمام أحمد أفندي عروج بن أبي النخعي المعروف بـ «أبي القاسم»  
المتوفى سنة ٨٠٤ هـ

قدّم لها وضمنها تصحيحها وعلق عليها  
علي حسن علي عبد الحميد

دار عمّار  
عمّان

أ - فالصحيح<sup>(١)</sup>: ما سَلِمَ من الطَّعنِ في إسناده ومثته .

ومنه المتفق عليه، وهو ما أودعه الشيخان في «صحيحهما».

ب - والحسن: ما كان إسناده دون الأول في الحِفْظِ

والإتقان<sup>(٢)</sup>.

ويعمُّه والذي قبله اسمُ الخبر القوي.

ج - والضعيف: ما ليس واحداً منها.

\* \* \*

● وأنواعه<sup>(٣)</sup>: زائدة على الثَّانين:

١ - المُستند: وهو ما اتَّصلَ إسناده إلى النبي ﷺ.

ويُسمى موصولاً أيضاً.

(٢) وهو ما اتصل سنده بنقل العدول الضابطين عن مثلهم إلى

منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

(٣) قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٥):

الحديث الذي فيه ضعف قريبٌ مُحتمَلٌ هو الحديث الحسن.

(٤) أي: أنواع علم الحديث، وانظر كلمة الإمام الحازمي في مقدمتي

لرسالة «الرباعي في الحديث» للأزدي - بتحقيقي.

## بسم الله الرحمن الرحيم

الله أحمدُ على نِعَمائه، وأشكُّره على آلائه، وأُصليَّ على أشرف  
الخلق محمد، وآله، وأسلمُ.

وبعد:

فهذه تذكرةٌ في علوم الحديث، يتبَّه بها المُبتدي، ويتبصر بها  
المُتَمَيِّز، اقتضتها من «المُقنع»<sup>(١)</sup> تأليفِي.

والى الله أرغبُ في النَّفعِ بها، إنه بيده، والقادر عليه.

● أقسامُ الحديث ثلاثة:

صحيح، وحسن، وضعيف.

(١) وفي خزانة كُتُبِي صورةٌ عن مخطوطته، وقد حققه الأستاذ جاوريد  
أعظم عبد العظيم في مجلدين برسالة جامعية في جامعة أم القرى.

- ٢- والمُتَّصِلُ: وهو ما اتَّصَلَ إسنادهُ مرفوعاً كان أو موقوفاً، ويسمى موصولاً أيضاً.
- ٣- والمرفوعُ: وهو ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ خاصةً، مُتَّصِلاً كان أو غَيْرَهُ.
- ٤- والموقوفُ: وهو المرويُّ عن الصحابةِ قولاً أو فعلاً أو نحوه، مُتَّصِلاً كان أو مُنْقَطِعاً.
- ويستعملُ في غيرهم مقيداً، فيقال: «وقَّقه فلانٌ على عطاء»، مثلاً، ونحوه.
- ٥- والمنقطعُ: وهو الموقوفُ على التابعي قولاً أو فعلاً.
- ٦- والمنقطعُ: وهو ما لم يتَّصَلَ إسنادهُ من أي وجه كان.
- ٧- والمرسلُ: وهو قولُ التابعي - وإن لم يكن كبيراً -: «قال رسولُ الله ﷺ...».
- ٨- ومنه ما خفي إرساله<sup>(٥)</sup>.

(٥) وهو الذي فيه انقطاعُ في أي موضع كان من السند، بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، أو التقيا ولم يقع بينهما سماعٌ.

- ٩- والمُعْضَلُ: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر<sup>(٦)</sup>. ويسمى منقطعاً أيضاً.
- فكلُّ معضلٍ منقطعٌ، ولا عكس.
- ١٠- والعلقُ: هو ما جُدِفَ من مُبتدأِ إسناده واحدٌ فأكثرُ.
- ١١- والمُعْتَمَدُ: وهو ما أتى فيه بلفظة «عن»، كـ «فلان عن فلان»، وهو مُتَّصِلٌ إن لم يكن تدليسٌ، وأمكن اللقاء.
- ١٢- والتدليسُ: وهو مكروه<sup>(٧)</sup>، لأنه يوهم اللقاء والمعاصرة، بقوله: «قال فلان...»<sup>(٨)</sup>.
- وهو في الشيوخ أخفُّ<sup>(٩)</sup>.

- ١٣- والشاذُّ: وهو ما روى الثقةُ مخالفاً لرواية الثقات.
- 
- (٦) بشرط التوالي.
- (٧) جداً، وهي كراهة تحريم كما قال اللكنوي في «ظفر الأمان» (ص٢٢٢).
- (٨) وهو لم يسمع منه، وهذا يُسمى «تدليس الإسناد».
- (٩) وذلك بأن يصف الراوي شيخه بوصف لا يُعرف به كي يُوعر طريق معرفته!

مع السلامة عنها<sup>(١٧)</sup> ظاهراً.

٢٢ - وَالضُّطْرِبُ : وهو ما يروى على أوجهٍ مختلفةٍ مُتساويةٍ.

٢٣ - وَالْمَدْرَجُ : وهو زيادةٌ تقعُ في المتن ونحوه.

٢٤ - وَالْمَوْضُوعُ : وهو المَخْتَلَقُ المَصْنُوعُ.

وقد يُلقَّبُ بـ :

أ - المردود . ب - المتروك . ج - والباطل . د - المُفسد<sup>(١٨)</sup>.

٢٥ - وَالْقُلُوبُ : وهو إسنادُ الحديث إلى غير رآويه<sup>(١٩)</sup>.

٢٦ - وَالْعَالِي : وهو فضيلةٌ مرغوبٌ فيها، ويحصل بالتَّوَرُّبِ من النبي ﷺ ومن أحد الأئمة في الحديث، ويتقدَّم وفاة الراوي، والسَّماع<sup>(٢٠)</sup>.

٢٧ - وَالنَّازِلُ : وهو ضدُّ العالي<sup>(٢١)</sup>.

(١٢) كذا في «الأصليين»، ولعل الجادة: منها، ثم رأيتها في «التوضيح

الأبهر» (ف١١) كما في «الأصليين»!

(١٣) وهي جميعاً - سوى المتروك - تُطلق على الضعيف أيضاً.

(١٤) أو قلب لفظةً بلفظةٍ في مثله، أو رآو يأتخر في سنده.

(١٥) في «الأصليين»: وبالسَّماع. ولعل الصواب ما أثبت، ثم رأيت

قريباً بما رجحته في «التوضيح الأبهر» (ق١٣).

(١٦) وقد يكون النازل نظيفاً سنده، والعالي فيه ضعف، فيُقدَّم النازل

١٤ - وَالْمُنْكَرُ : وهو ما تُفَرَّدُ به واحدٌ غير مُتَقِنٍ ولا مشهورٍ

بالحفظ.

١٥ - وَالْفَرْدُ : وهو ما تُفَرَّدُ به واحدٌ عن جميع الرواة، أو جهةٍ خاصَّةٍ، كقولهم: «تفردَّ به أهلُ مكَّةَ»، ونحوه.

١٦ - وَالْغَرِيبُ : وهو ما تُفَرَّدُ به واحدٌ عن الزُّهري وشبهه ممن يجمعُ حديثه.

١٧ - فَإِنْ انفردَ اثنانِ أو ثلاثةٌ، سُمِّيَ عزيزاً.

١٨ - فَإِنْ رواه جماعةٌ<sup>(١٠)</sup> سُمِّيَ مشهوراً.

١٩ - ومنه التَّوَاتُرُ : وهو خبرٌ جماعةٍ يُفيدُ بنفسه العلمَ

بصدقِهِ.

٢٠ - وَالْمُسْتَفِضُّ : وهو ما زاد رواته في كل مرتبةٍ على

ثلاثةٍ<sup>(١١)</sup>.

٢١ - وَالْمُعَلَّلُ : وهو ما أُطْلِعَ فيه على علَّةٍ قاذيةٍ في صحَّته،

---

(١٠) ما لم يبلغوا حدَّ التواتر.

(١١) وهو المشهور نفسه.

٣٢ - والمتابعة: أن يرويه عن أيوب غير حماد.

وهي المتابعة التامة.

٣٣ - والشاهد: أن يروى حديث آخر بمعناه.

٣٤ - وزيادة النقات.

والجمهور على قبولها.

٣٥ - والمزید فی مُتَّصِلِ الأسانید: وهو أن يزداد في الإسناد رجلٌ فأكثُر غلطاً<sup>(٢٠)</sup>.

٣٦ - وصِفَةُ الراوي: وهو العَدْلُ الضابط.

ويدخل فيه معرفة الجرح والتعديل، وبين أن السماع - وهو التمييز - ويحصل له في خمس غالباً، وكيفيَّة السماع والتحمل<sup>(٢١)</sup>.

(٢٠) بشرط أن يكون ظاهر الإسناد الأتصال، وكان الذي لم يَزِدْ اتَّقَنَ عن زاد، وصرح في موضع الزيادة بالسماع.  
فهذه شروط ثلاثة، فإذا لم تتحقق حُكِمَ على الإسناد الخالي من الزيادة بالانقطاع.

(٢١) وللقاضي عياض كتاب «الإمام» فريد في بابه.

٢٨ - والمُتَخَلِّف: وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهراً، فيؤفَّق بينهما، أو يرجِّح أحدهما على الآخر.

٢٩ - والمُصَحِّف: وهو تَغْيِيرُ لَفْظٍ أو مَعْنَى<sup>(١٧)</sup>.

وتارة يقع في المتن، وتارة في الإسناد.

وفيه تصانيف<sup>(١٨)</sup>.

٣٠ - والمُسَلِّس: وهو ما تتابع رجالُ إسناده على صفةٍ أو حالة.

وقل فيه الصحيح<sup>(١٩)</sup>.

٣١ - والاعتِبار: وهو أن يروي حمادُ بن سلمة - مثلاً - حديثاً، لا يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.

على العالي!

(١٧) بشرط تطابق رسم الحروف، مع اختلاف النقط أو الضبط.

(١٨) أشهرها «تصحيفات المحدثين» للمسكري، مطبوع في ثلاثة

مجلدات.

(١٩) وذلك لأن الاعتناء يكون بصفة التسلسل، لا بتوفر شروط

الصحة.

٤١ - ومعرفة غريبه ولغته، وتفسير معانيه، واستنباط

أحكامه.

٤٢ - وعزوه إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم<sup>(٢٦)</sup>.

٤٣ - ويحتاج في ذلك<sup>(٢٧)</sup> إلى معرفة الأحكام الخمسة،

وهي:

أ - الوجوب. ب - والنذب. ج - والتحریم. د - والكراهة.

هـ - والإباحة.

ومتعلقاتها من:

أ - الخاص: وهو ما دلَّ على معنى واحد.

ب - العام: وهو ما دلَّ على شيئين من جهة واحدة.

ج - والمطلق: وهو ما دلَّ على معنى واحد مع عدم تعيين

فيه ولا شرط.

(٢٦) وهو «علم التخریج»، ولأحد علماء عصرنا السلفيين كتاب كبير في هذا العلم اسمه «التأصيل لقواعد التخریج وعلم المخرج والتعديل»، بسر الله إتمامه بمنه وكرمه..

(٢٧) أي: في استنباط الحديث وعزوه.

٣٧ - وكتابة الحديث: وهو جائز إجماعاً<sup>(٢٨)</sup>.

وتُصرفُ الغمَّةُ إلى ضبطه<sup>(٢٩)</sup>.

٣٨ - وأقسام طرق الرواية:

وهي ثمانية:

أ - السماع من لفظ الشيخ<sup>(٣٠)</sup>. ب - والقراءة عليه. ج -

والإجازة بأنواعها. د - والمناولة. هـ - والمكاتبة. و - والإعلام. ز - والوصية. ح - والوجادة.

٣٩ - وصفة الرواية وأدائها.

ويدخل فيه الرواية بالمعنى، واختصار الحديث<sup>(٣١)</sup>.

٤٠ - وآداب المحدث وطالب الحديث.

(٢٢) رداً على من تمسك بالأحاديث المنسوخة في المنع من كتابته،

ولينظر كتاب «تقييد العلم» للخطيب.

(٢٣) وهو الأصل الذي ينبغي أن يُسار عليه، فربَّ إنسان يكتب دون

ضبط، فهذا خير له أن لا يكتب!

(٢٤) وهذا أعلاها وأصحبها، ويقتضاها: الجمهور على قبولها.

(٢٥) وهما جائزتان بشرط عدم الإخلال.

عن التلميذ؛ كرواية الزهري، ويحيى بن سعيد، وربيعة، وغيرهم، عن مالك.

٤٩ - ورواية النظر عن النظر؛ كالثوري وأبي حنيفة عن مالك حديث: «الأيُّمُ أحتى بنفسها من وليها» (٣١).

٥٠ - ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء: كرواية العباس عن ابنه الفضل، وعكسه. وكذا رواية الأم عن ولدها.

٥١ - ومعرفة المديح: وهو رواية الأقران بعضهم عن بعض.

فإن روى أحدهما عن الآخر، ولم يَرَوْا الآخر عنه، فغير مديح.

٥٢ - ومعرفة رواية الإخوة والأخوات، كعمر وزيد ابني الخطاب.

٥٣ - ومن اشترك عنه في الرواية اثنان تباعد ما بين وفائيهما؛ كالسراج، فإن البخاري روى عنه، وكذا الخفاف، وبين وفائيهما

---

(٣١) انظر «جامع الأصول» (١ / ٤٦٠) والتعليق عليه.

د - والقيّد: وهو ما دلّ على معنى مع اشتراط آخر.

هـ - والفصل: وهو ما عُرف المراد من لفظه، ولم يفتقر في البيان إلى غيره.

و - والفَسْر: وهو ما لا يُفهم المراد منه، ويفتقر إلى غيره (٢٨).

٤٤ - والتراجيح بين الرواة من جهة كثرة العدد، مع الاستواء في الحفظ، ومن جهة العدد أيضاً، مع التباين فيه (٢٩).

وغير ذلك.

٤٥ - ومعرفة ناسخه ومنسوخه.

٤٦ - ومعرفة الصحابة.

٤٧ - وأتباعهم.

٤٨ - ومن روى من الأكابر عن الأصاغر؛ كرواية النبي ﷺ عن تميم الداري (٣٠)، والصدّيق، وغيرهما.

ويُلَقَّب أيضاً برواية الفاضل عن الفضول، ورواية الشيخ

---

(٢٨) وهي تعابير أصولية تُراجع في مظانها من كتب الأصول.

(٢٩) وهذا فنٌ دقيقٌ حقّه أن يكون داخلاً في علم الملل.

(٣٠) يعني حديث الجساسة الطويل في «صحيح مسلم» (رقم:

٢٩٤٣)، وذكر في «التوضيح الأبهى» (ق ١٩) أن المراد قصة الأذان.

- مئة وسبع وثلاثون أو أكثر<sup>(٣٢)</sup>.
- ٥٤ - ومن لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة فمن بعدهم؛  
 كـمحمد بن صفوان، لم يرو عنه غير الشعبي.
- ٥٥ - ومن عُرف بأسماء أو نَعوتٍ متعددة؛ كـمحمد بن  
 السائب الكلبي المفسر.
- ٥٦ - ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب.
- ٥٧ - ومعرفة مُفردات ذلك، ومن اشتهر بالاسم دون  
 الكنية، وعكسه.
- ٥٨ - ومن وافق اسمه اسم أبيه.
- ٥٩ - والمؤلف والمختلف<sup>(٣٣)</sup>.
- ٦٠ - والمتفق والمُتَّفِقُ<sup>(٣٤)</sup>.
- ٦١ - وما تركب منها.
- 
- (٣٢) وللخطيب البغدادي كتاب «السابق واللاحق» طبع حديثاً.
- (٣٣) وهو ما اتفق في الأسماء خطأ واختلاف نطقاً.
- (٣٤) وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً، وتختلف  
 أشخاصهم.

- ٦٢ - والمتشابه<sup>(٣٥)</sup>.
- ٦٣ - والمنسوب إلى غير أبيه: كـبال ابن حمامة.
- ٦٤ - والنسبة التي يسبق إلى الفهم منها شيء، وهي  
 بخلافه؛ كأي مسعود البصري، فإنه نزلها، ولم يشهد لها.
- ٦٥ - والبيّهات<sup>(٣٦)</sup>.
- ٦٦ - والتواريخ والوقيات.
- ٦٧ - ومعرفة الثقات والضعفاء؛ ومن اختلف فيه، فيرجع  
 به «الميزان»<sup>(٣٧)</sup>.
- 
- (٣٥) هو أن تتفق الأسماء خطأ ونطقاً، وتختلف الأبناء نطقاً وتتفق  
 خطأ أو بالعكس.
- (٣٦) وهو الذي يرد في إسناده حديث أو منته دون ذكر اسمه،  
 وللخطيب كتاب «الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة»، طبع حديثاً.
- (٣٧) لعله يريد «ميزان الاعتدال» للذهبي، فإن فيه الفصل بين  
 العلماء فيما اختلفوا فيه في بعض الرواة.
- أو كأنه يريد الميزان العلمي الدقيق الذي خلفه علماؤنا في علم الجرح  
 والتعديل وقواعده المنضبطة، ورحم الله الشيخ عبد الرزاق حمزة الذي كان  
 يُسمي علم المصطلح: «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار»!



وفوائده .

ولله الحمدُ على تيسيره وأمثاله .

قال مؤلفه رحمه الله :

فَرَعْتُ مِنْ تَحْرِيرِ هَذِهِ «التذكرة» فِي نَحْوِ سَاعَتَيْنِ، مِنْ صَبِيحَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، سَابِعِ عَشْرِينَ جُمَادَى الْأُولَى، عَامِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَسِعِ مِئَةً، أَحْسَنَ اللَّهُ بَعْضَهَا، وَمَا بَعْدَهَا فِي خَيْرٍ، آمِينَ<sup>(٤٠)</sup>.

(٤٠) قال أبو الحارث علي بن حسن الحلبي الأثري كان الله له :

فَرَعْتُ مِنْ نَسَخِ «التذكرة»، وَتَرْقِيمِهَا، وَضَبْطِ نَصِّهَا فِي نَحْوِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ، مِنْ صَبِيحَةِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، الْمَوَاقِفِ ٢٩ ربيع أول ١٤٠٧هـ. ثم فَرَعْتُ مِنَ التَّقْدِيمِ لَهَا، وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ سَاعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ ظَهْرِ يَوْمِ الْخَمِيسِ الثَّانِي مِنْ ربيع الثاني سنة ١٤٠٧هـ.

٦٨ - ومن اختلط في آخر عمره من الثقات، وخُرف منهم .

فمن روى قبل ذلك عنهم قُبِلَ، وإلا فلا .

٦٩ - ومن احترقَتْ كُتُبُهُ أو ذهبت، فرجع إلى حفظه فساء .

٧٠ - ومن حدَّث ونسي، ثم روى عمَّن روى عنه .

٧١ - ومعرفة طبقات الرواة والعلماء .

٧٢ - والموالي<sup>(٣٨)</sup> .

٧٣ - والقبائل، والبلاد، والصناعة، والحلي<sup>(٣٩)</sup> .

### آخر «التذكرة»

وهي عَجَانَةٌ لِلْمُبْتَدِي فِيهِ، وَمَقْدَخٌ لِلتَّالِيفِ السَّالِفِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ أَوَّلًا، فَإِنَّهُ جَامِعٌ لِفَوَائِدِ هَذَا الْعِلْمِ وَشَوَارِدِهِ، وَمُهَيِّئَةٌ،

ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُرْجِعُ الْإِحْتِمَالَ الْأَخِيرَ فِي «التوضيح الأبهري» (ق ٨/ب) للسخاوي فإنه قال : «أي : بالعدل والقسط مراعيًا في ذلك التحري والاعتدال، تاركًا للتساهل والاحتفال» . والحمد لله وحده .

(٣٨) وذلك للتفريق بين من كان منسوبًا بالولاء، أو صليبة - يعني أصلاً - .

(٣٩) أي : معرفة الذين يُنسبون إلى هذه الأشياء .